



الكويت - رؤية اقتصادية ٢٠١٦



ملخص تنفيذي

أ. المستجدات الأخيرة (2015)

- **تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 0.3% في عام 2015** من نسبة 0.9% في 2014 مع هبوط إنتاج النفط وتباطؤ نمو القطاع غير النفطي
- **ارتفع معدل التضخم إلى 3.4% في 2015** من 2.9% في 2014، وذلك أساساً بسبب تصاعد الإيجارات وارتفاع أسعار المواد الغذائية
- **تقلص فائض الحساب الجاري إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015**، وذلك من 31.3% في 2014 بسبب انخفاض عائدات الصادرات
- **تراجع الفائض المالي إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015/2016** نتيجة لانخفاض عائدات النفط
- **ارتفع نمو الائتمان المصرفي إلى 7.6% في 2015**، مدفوعاً بصفة أساسية بالإفراض الاستهلاكي، بينما تباطأ نمو الودائع إلى 3.1%، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع (94.8%)
- **واصلت البنوك تنظيف ميزانياتها العمومية** من القروض المتعثرة القديمة، وهو ما أدى إلى اعتدال الربحية (نسبة العائد على حقوق المساهمين 9.1%)

ب. توقعات الاقتصاد الكلي (2016-2018)

- **من المقدّر أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.6% في 2016** مع ارتفاع إنتاج النفط والغاز ثم يعتدل إلى 2.7% في 2017-2018 مدفوعاً بالبرنامج الاستثماري الحكومي
- **من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 3.5% في 2016 و 4.4% في 2017 و 4.9% في 2018** بسبب ارتفاع الإيجارات، وتقلص الدعم الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وإدخال ضريبة القيمة المضافة في 2018
- **يقدّر لفائض الحساب الجاري أن يتقلص في 2016 إلى نسبة 1.7%** بسبب انخفاض أسعار النفط، قبل أن يتعافى في 2017-2018، مع انتعاش أسعار النفط وارتفاع إنتاج النفط
- **يتوقع حدوث عجز مالي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016** مع انخفاض عائدات النفط، ولكن من المرجح أن يقود ارتفاع أسعار النفط إلى تحقق فوائض في 2017-2018
- **يتوقع أن يتفوق نمو القروض (8.3% في 2016) على نمو الودائع (3.0% في 2016) حتى 2017**، سيكون نمو الإقراض مدفوعاً بالطلب القوي على القروض الاستهلاكية والإقراض للمشاريع بينما سيعيق تباطؤ الاقتصاد نمو الودائع
- **من المرجح أن ترتفع ربحية البنوك** مع النمو القوي للقروض وانخفاض القروض المتعثرة

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	آفاق الاقتصاد الكلي
7	المؤشرات الرئيسية
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

زياد داود

رئيس قسم الاقتصاد بالإنابة

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

علي جعفري

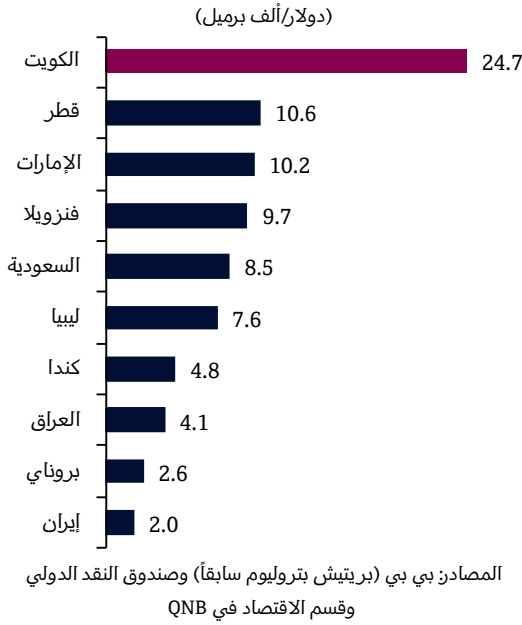
اقتصادي

+974 4453 4423

ali.jaffery@qnb.com

الإغلاق التحريري: 29 أغسطس 2016

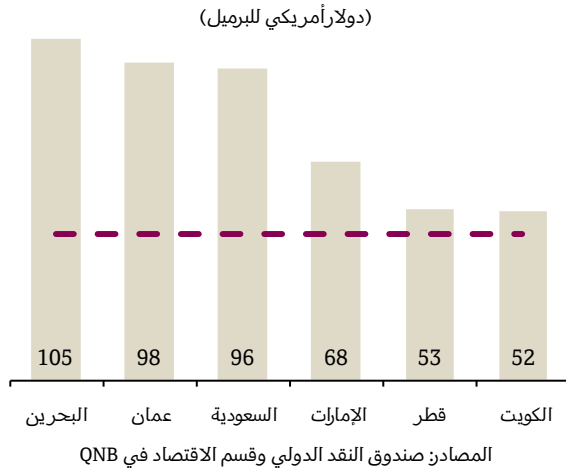
نصيب الفرد من الاحتياطات النفطية المؤكدة (2015)



تملك الكويت أعلى مستوى لنصيب الفرد من الاحتياطات النفطية في العالم

ضخامة احتياطات الكويت النفطية المؤكدة (102 مليار برميل) والصغر النسبي لحجم سكانها (4.1 مليون) يعنيان أن لديها أكبر احتياطي من النفط في العالم للفرد الواحد. وبمعدل الإنتاج الحالي، فإن احتياطات الكويت ستدوم لمدة 90 سنة. وتوجد هذه الاحتياطات أساساً في حقل برقان، الذي يُعد ثاني أكبر حقل نفط في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تملك الكويت احتياطات كبيرة من الغاز ستدوم لمدة 119 عاماً بحسب معدلات الاستخراج الحالية. في عام 2015، استحوذ قطاع النفط والغاز على نسبة 80% من الصادرات و 61% من الإيرادات الحكومية و 44% من الناتج المحلي الإجمالي للكويت. وتستثمر الهيدروكربونات في النمو- فقد ارتفع إنتاج النفط من حوالي 2 مليون برميل في اليوم بأوائل العقد الماضي إلى أكثر من 3 مليون برميل في اليوم في الوقت الحاضر. وخلال نفس الفترة، ارتفع إنتاج الغاز من أقل من 0.17 مليون برميل نفط مكافئ يومياً إلى 0.27 مليون تقريباً. وقد تم استثمار عائدات النفط والغاز في القطاع غير النفطي، ما أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي وازدياد تدفق العمالة الوافدة. وبشكل عام، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد على أساس تعادل القوة الشرائية من 51 ألف دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 70 ألف دولار أمريكي في عام 2015.

أسعار التعادل المالي لدول مجلس التعاون (توقعات 2016)

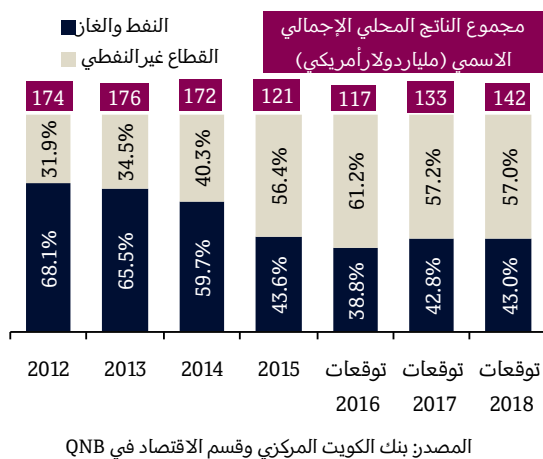


قامت الكويت ببناء أكبر مدخرات مالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يفور لها حماية من آثار انخفاض أسعار النفط

تعدّ دولة الكويت واحدة من أفضل الدول المصدرة من حيث القدرة على مواجهة انخفاض أسعار النفط. وقد ساعدتها فوائض الحساب الجاري والفوائض المالية على بناء مصدات وأقية من انخفاض أسعار النفط. ومنذ عام 2000، ظلت فوائض الحساب الجاري تتراكم لدى الكويت حتى بلغت 577 مليار دولار أمريكي. وقد تم استثمار جزء كبير من هذه الفوائض في الخارج من خلال الهيئة العامة الكويتية للاستثمار، وهي الصندوق السيادي للثروة، كما أن جزءاً صغيراً من هذه الفوائض قد أودع لدى البنك المركزي كاحتياطات نقد أجنبي. وإضافة لذلك، فإن الدين العام منخفض ويبلغ 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي كما في نهاية 2015. ويقدر أن سعر التعادل المالي للنفط- وهو السعر الذي تتساوى عنده إيرادات الميراثية مع النفقات- يبلغ 52 دولار أمريكي للبرميل، وهو المستوى الأدنى في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومعها قطر.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالقطاع

(% من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

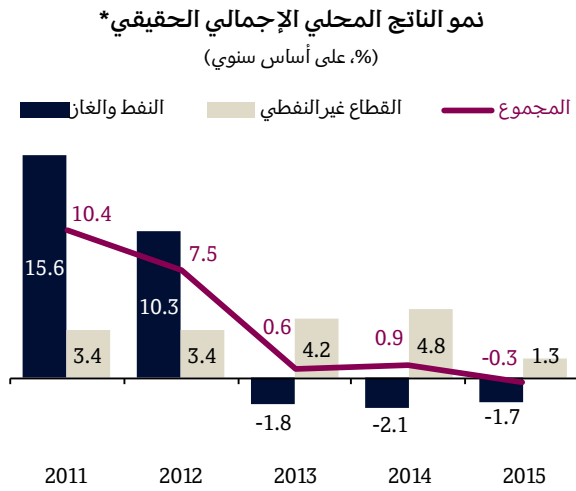


تقوم الكويت بتعزيز القطاع غير النفطي لتنويع اقتصادها

تدفع خطط التنويع التي وضعتها الحكومة بالنمو في القطاع غير النفطي. وتهدف رؤية الكويت 2035 لتحويل اقتصاد البلاد إلى مركز تجاري ومالي يدفعه نشاط القطاع الخاص. ويتوقع لهذا أن يؤدي إلى نموذج جديد للنمو مبني على أساس اقتصاد أكثر تنوعاً. وتركز الخطة الخمسية الجديدة للتنمية للسنوات 2015-2019، التي تم اعتمادها مؤخراً من قبل البرلمان، على إصلاحات أساسية لدعم المؤسسات المالية وتنمية القطاع الخاص. كما تستهدف أيضاً سلسلة من مشاريع البنية التحتية (الإسكان، والطاقة، والمياه، والسكك الحديدية، والمترو، والميناء الجديد، والمطار، ومدينة إعلامية). وستساعد خطط التنويع هذه، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، على تقليص نصيب قطاع النفط والغاز في الاقتصاد، والذي تراجع من 68.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2012 إلى حوالي 38.8% في عام 2016.

المستجدات الأخيرة (2015)

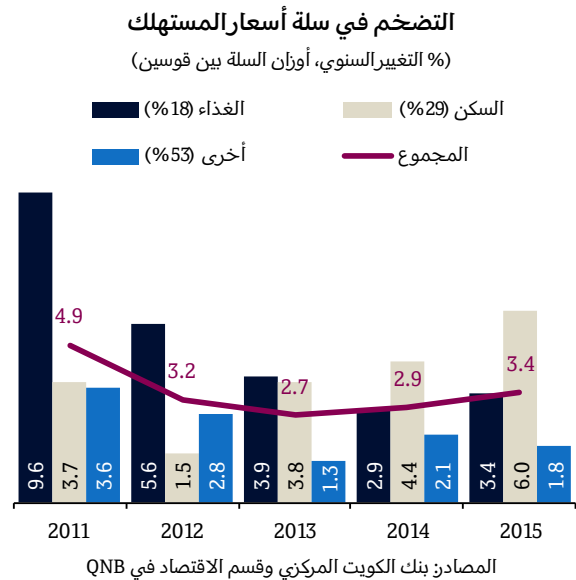
تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.3% في عام 2015 بسبب انخفاض إنتاج النفط والتباطؤ الشديد في نمو القطاع غير النفطي



المصادر: بنك الكويت المركزي وتقديرات قسم الاقتصاد في QNB
*الأسعار الأساسية باستثناء الضرائب، والدعم والرسوم المصرفية

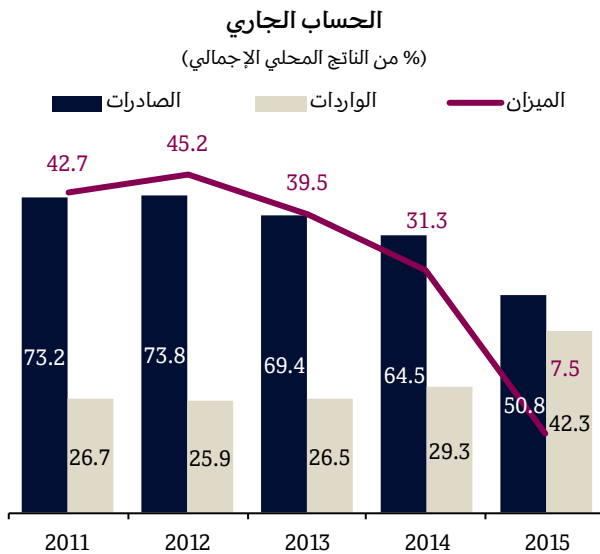
تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 0.3% في عام 2015 من 0.9% في 2014. كما تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 1.7% مع انخفاض الانتاج بسبب أعطال فنية في بعض الحقول وإيقاف العمل في بعض محطات التكرير القديمة. نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.3% في عام 2015 (4.8% في عام 2014). وكان التباطؤ على نطاق واسع حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى تثبيط النشاط الاقتصادي. وتباطأ نمو قطاع الخدمات إلى 1.9% من 3.3% وانخفض الإنتاج في قطاع الكهرباء والغاز وكانت إحدى النقاط المضيئة هي قطاع البناء، الذي نما بنسبة 8.4% في 2015. وقد وافق البرلمان على برنامج استثماري بقيمة 116 مليار دولار أمريكي في فبراير 2015، وتم إرساء مشاريع كلفتها 32 مليار دولار أمريكي، أعلى بنسبة 20% مما كانت عليه في عام 2014. ونتيجة لذلك، نما الاستثمار بنسبة 13.0% في 2015، وهو ما أدى إلى ارتفاع في قطاع البناء، ولكن لم يصل تأثير ذلك بعد إلى بقية القطاعات الاقتصادية.

ارتفع معدل التضخم في عام 2015 على خلفية الزيادة في الإيجارات وأسعار المواد الغذائية



ارتفع معدل التضخم في 2015 إلى 3.4%، وذلك أساساً بسبب ارتفاع الإيجارات وأسعار المواد الغذائية. والإسكان هو أكبر مكون لسلة مؤشر أسعار المستهلك (29%)، وارتفعت الإيجارات بشكل مطرد في عام 2015، وبلغت نسبة 6.0% مقارنة مع 4.4% في عام 2014. وأدى التزايد المطرد في عدد السكان إلى جانب نقص الاستثمار في المساكن الجديدة إلى إحداث ضغوط تصاعدية على الإيجارات. كما ولدت أسعار المواد الغذائية (18%) من سلة مؤشر أسعار المستهلك أيضاً ضغوطاً تصاعدية على التضخم في 2015، حيث ارتفعت بنسبة 3.4% بالرغم من هبوط أسعار المواد الغذائية العالمية حيث يستغرق تأثير الأسعار العالمية بعض الوقت لينعكس على الأسعار المحلية في الكويت. وكان لاستقطاعات الدعم على الديزل في بداية 2015 تأثير طفيف على تضخم الاستهلاك نظراً للصغر النسبي لوزن الديزل في السلة. وقد حدثت استقطاعات في دعم البنزين في أغسطس 2016، وتوقع أن يكون لذلك تأثير على التضخم.

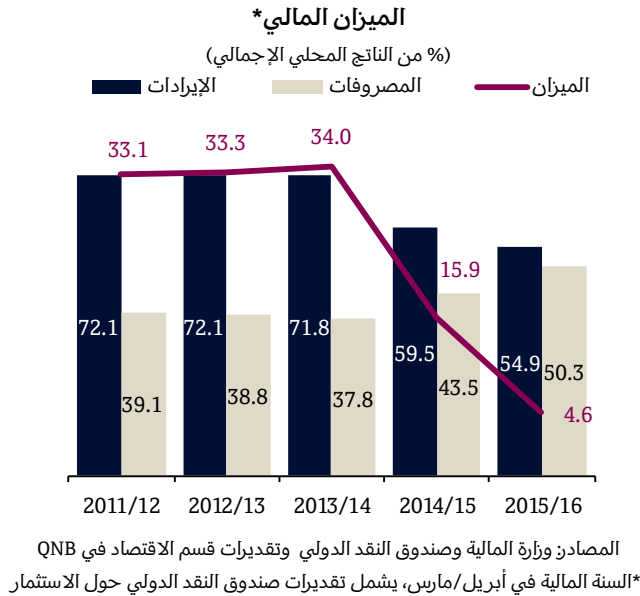
تقلص فائض الحساب الجاري في عام 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط



تقلص فائض الحساب الجاري إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، مما يعكس انخفاض عائدات النفط والغاز فقد انخفضت أسعار النفط في 2015 إلى متوسط 53.6 دولار أمريكي للبرميل مقابل متوسط 99.5 دولار للبرميل في عام 2014 بينما هبط أيضاً إنتاج النفط والغاز وهو ما أدى إلى انخفاض عائدات صادراتها. وبالرغم من أن الواردات زادت بنسبة 1.3% بالقيمة الاسمية، إلا أنها ارتفعت كثيراً كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، وأسهمت بذلك بمزيد من التقليل للفوائض. إن وجود فائض في الحساب الجاري يعني أن الحكومة لديها موارد فائضة للاستثمار خارج الكويت. وتؤدي التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى عجز في الحساب الرأسمالي والمالي. وعندما تراجعت فوائض الحساب الجاري إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كان لدى الحكومة موارد أقل للاستثمار في الخارج، ما أدى إلى عجز منخفض في الحساب الرأسمالي والمالي. وبلغت الاحتياطيات الدولية 26 مليار دولار أمريكي، أي 5.9 أشهر من غطاء الواردات المحتملة في نهاية 2015. كما أن الدينار الكويتي، المربوط بسلة من العملات غير المعلنة، قد انخفض بنسبة 3.6% مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2015.

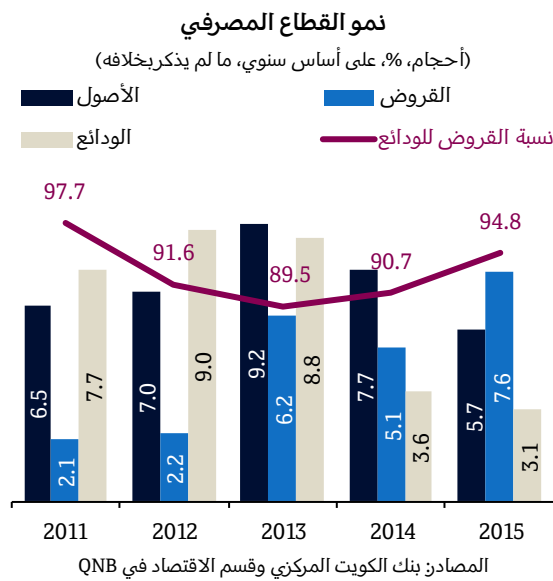
أدى انخفاض عائدات النفط والغاز إلى تقليص الفائض المالي

انخفض الفائض المالي إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016/2015 بسبب انخفاض عائدات النفط. وقد تراجعت العائدات إلى ما يُقدَّر بـ 54.9% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض أسعار النفط وحدوث تراجع طفيف في إنتاج الهيدروكربونات. ورداً على انخفاض الإيرادات، اتخذت الحكومة تدابير لترشيد الانفاق مع استقطاعات بنسبة 14.8% في 2016/2015 بالقيمة الاسمية. وشملت هذه إحكام الرقابة على الأجور في القطاع العام وخفض الدعم. وتم خفض دعم الديزل والكيروسين ووقود الطائرات في بداية عام 2015 مع زيادة بنسبة 100% في أسعار الديزل وتم خفض دعم البنزين في أغسطس 2016. كما تم أيضاً خفض مخصصات تغطية نفقات السفر والعلاج في الخارج للمسؤولين الحكوميين. وقد أدى السجل الحافل للفوائض المالية للكويت ودفع الديون القديمة إلى خفض شديد لنسبة الدين العام التي تقدر بحوالي 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.



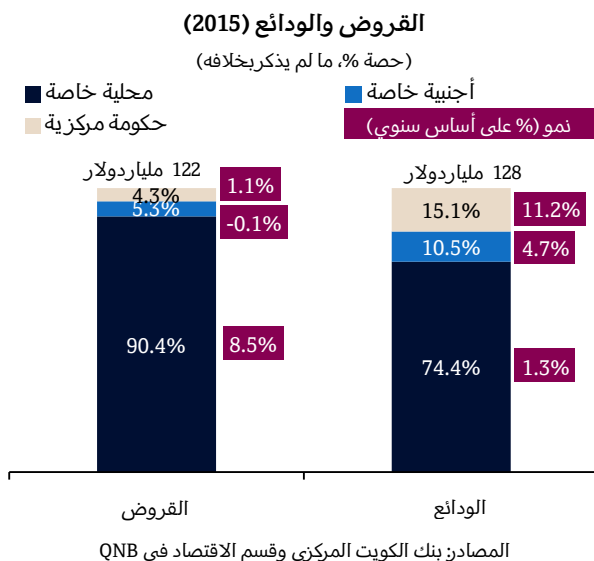
ارتفع نمو الإقراض المصرفي في عام 2015 حين تباطأ نمو الودائع

تباطأ النمو في أصول البنوك إلى 5.7% في عام 2015 من 7.7% في عام 2014، ولكن نمو الائتمان المصرفي ارتفع فعلياً إلى 7.6%، مدفوعاً بالقروض الاستهلاكية. وفي الوقت نفسه، تباطأ نمو الودائع إلى 3.1%. وتشكل حسابات الحكومة المركزية 15% من الودائع، كما أن الشركات شبه الحكومية الغنية بالسيولة، والتي تعدّ شركات قطاع خاص، تشكل أيضاً جزءاً كبيراً من الودائع. وبالنظر إلى صغر الفائض المالي في عام 2015، فإن السيولة الفائضة لم تصل إلى الشركات شبه الحكومية وهو ما أدى إلى انخفاض نمو الودائع وشح السيولة في النظام المصرفي. وارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من 90.7% في نهاية عام 2014 إلى 94.8% في نهاية عام 2015. واستمرت البنوك في تنظيف ميزانياتها العمومية للحد من القروض المتعثرة القديمة، التي انخفضت من 2.9% في نهاية عام 2014 إلى 2.4% في نهاية عام 2015. وقد أدى ذلك لدعم الربحية بعض الشيء، مع ارتفاع العائد على حقوق المساهمين من متوسط قدره 8.7% في عام 2014 إلى 9.1% في عام 2015. ومع ارتفاع نسبتي مخصصات الديون وكفاية رأس المال (205% و 17.5% على التوالي، في نهاية عام 2015)، استطاع القطاع المصرفي مواجهة صدمة أسعار النفط.



القروض الاستهلاكية تقود نمو القروض

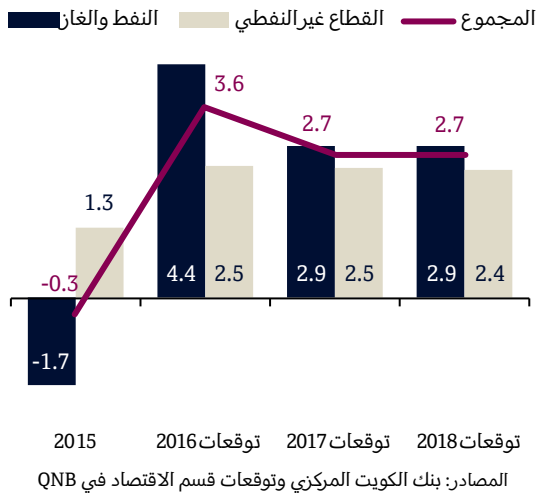
في نهاية عام 2015، شكّل القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك الشركات المرتبطة بالحكومة، 90.4% من الإقراض و 74.4% من الودائع. وتركز البنوك على السوق المحلية وتذهب نسبة 5.3% فقط من الإقراض لغير المقيمين و 10.5% من الودائع. والقطاع الخاص المحلي هو المحرك الرئيسي لنمو القروض (8.5% في عام 2015) مع نمو قوي في الإقراض الاستهلاكي على وجه التحديد (12.1%). ويذهب ثلثي القروض الاستهلاكية لقروض الأقساط (لترميم وشراء مساكن خاصة)، والتي نمت بنسبة 15.1%. وعليه فإن تعرض البنوك لقطاع العقارات مرتفع نسبياً، حيث تمثل قروض الأقساط، والإقراض المباشر للقطاع العقاري والإقراض لقطاع البناء والتشييد نسبة 58% من إجمالي القروض في نهاية عام 2015. وجاء النمو في الودائع أساساً من الحكومة المركزية في حين تباطأ النمو في ودائع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عام 2015.



آفاق الاقتصاد الكلي (2016-2018)

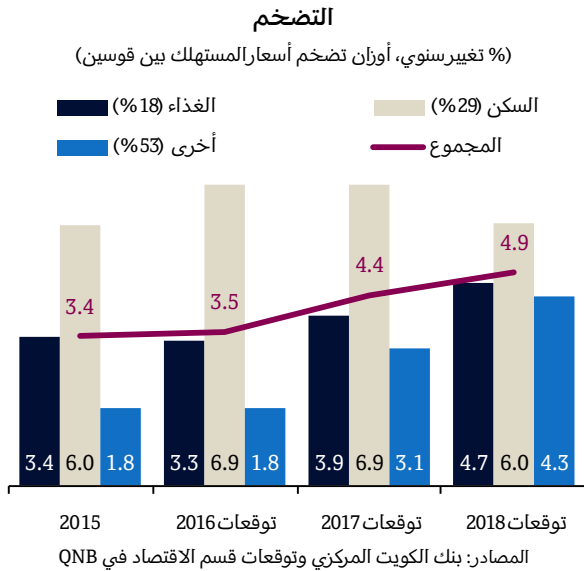
من المتوقع أن يتسارع النمو في عام 2016 على خلفية زيادة إنتاج النفط والغاز لكنه سيعتدل بعد ذلك

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع (%)



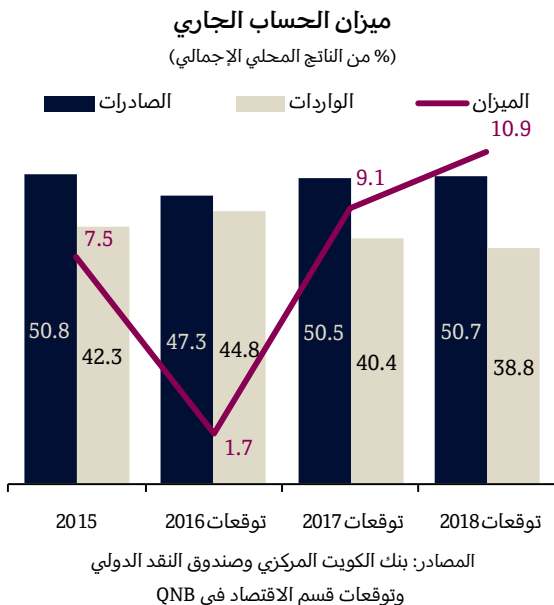
من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6% في عام 2016 ثم يعتدل إلى 2.7% في الفترة 2017-2018. وفي عام 2016، من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط والغاز بشكل ملحوظ، على الرغم من الاضطرابات الناتجة عن الإضرابات، وذلك بسبب زيادة إنتاج النفط الخام (يبلغ حالياً 3.0 مليون برميل في اليوم مقابل 2.9 مليون في المتوسط في عام 2015) والاستقرار في عمليات التكرير وقد تراجع انتاج المصافي إلى أدنى مستوياته بعد الانهيار الذي حدث في السنوات الأخيرة بسبب إغلاق المنشآت القديمة. وخلال الفترة 2017-2018، من المفترض أن يستمر نمو القطاع النفطي بفضل الاستثمار في إنتاج النفط (الذي يهدف للوصول إلى 4 مليون برميل في اليوم بحلول 2020). وستستمر المشاريع الكبرى في دفع القطاع غير النفطي بعد إجازة البرلمان لخطه استثمارية بقيمة 116 مليار دولار للفترة 2015-2020، مما سيولد نمواً سنوياً نسبته 2.5% في المدى المتوسط. وتشمل المشاريع الكبرى شبكات المترو والسكك الحديدية الجديدة، وصالة ركاب بالمطار وحرم جامعي جديد بجامعة الكويت، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة والمياه، ومحطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، ومصاف جديدة.

من المتوقع أن يرتفع التضخم في 2016-2018 وذلك في الأساس بسبب ارتفاع الإيجارات وإلغاء الدعم



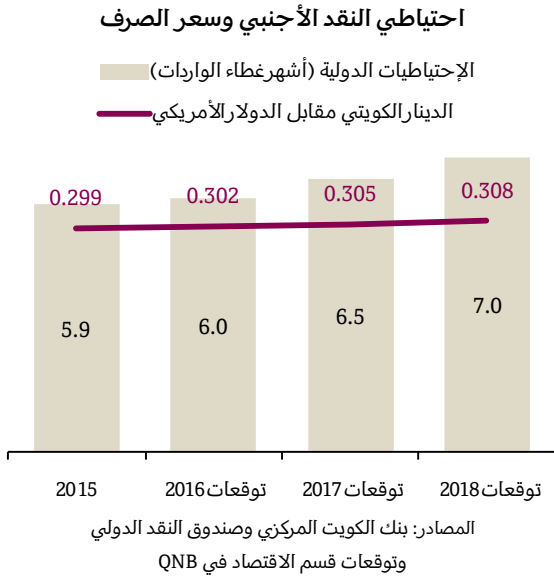
في عام 2016، من المتوقع أن يرتفع التضخم بشكل طفيف إلى 3.5% حيث سيعوض ارتفاع الإيجارات وخفض دعم البنزين عن التراجع في الأسعار العالمية للغذاء والنفط، الذي ينتقل تأثيره إلى الأسعار المحلية لبعض الوقت. وقد تم رفع أسعار البنزين عالي الجودة بنسبة 83% ومنخفض الجودة بنسبة 42% في أغسطس 2016. وفي عام 2017، نتوقع أن يرتفع التضخم أكثر إلى 4.4% حيث سيتقل التأثير الكامل لخفض الدعم وسيعمل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والنفط على رفع الأسعار المحلية. أما في عام 2018، فإننا نتوقع أن يرتفع التضخم مجدداً إلى 4.9%. وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ستعمل ضريبة القيمة المضافة التي يتوقع فرضها على رفع أسعار السلع الاستهلاكية (بما في ذلك بعض المواد الغذائية) والخدمات. وسيقابل ذلك جزئياً تأثير معروض المساكن الجديدة الذي سيدخل السوق والذي من شأنه أن يعمل على إبطاء تضخم الإيجارات بحلول عام 2018.

من المتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري في 2015، لكنه سيتعافى في الفترة 2017-2018 تماشياً مع أسعار النفط



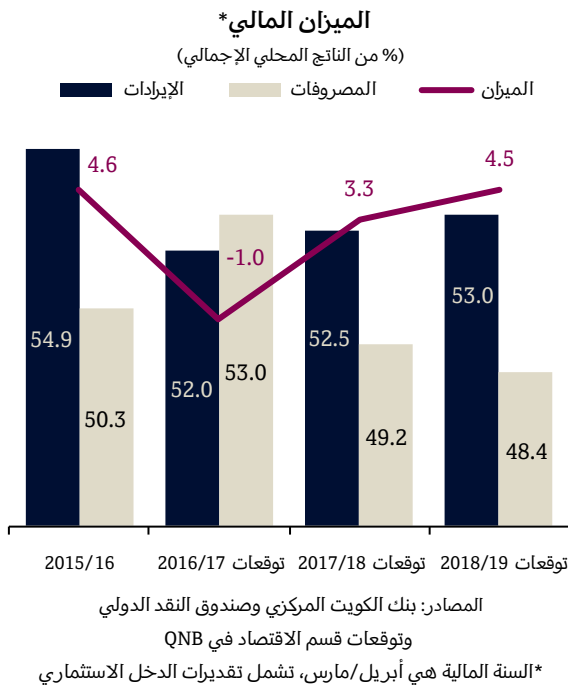
من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري في عام 2016 على خلفية تراجع أسعار النفط، قبل أن يتعافى في 2017-2018 مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج. نتوقع أن تبلغ أسعار النفط 44.7 دولار للبرميل في عام 2016، و55.0 دولار للبرميل في عام 2017 و57.9 دولار للبرميل في 2018، كما نتوقع أن يزيد إنتاج النفط تدريجياً باتجاه الرقم المستهدف من قبل الحكومة والذي يبلغ 4 مليون برميل في اليوم. وكانت صادرات النفط والغاز تشكل 80% من إجمالي الصادرات في عام 2015، ولذلك يُتوقع أن تنخفض الصادرات في عام 2016 قبل أن تتعافى في 2017-2018. كما نتوقع أن تنمو الواردات على نطاق واسع بموازاة نمو القطاع غير النفطي. ونظراً لأن هذا القطاع يُتوقع له أن ينمو بمعدل أبطأ من الاقتصاد الكلي في 2017-2018، فإننا نتوقع أن تنخفض الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فمن المتوقع تراجع فائض الحساب الجاري إلى 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، قبل أن يتعافى إلى 9.1% في عام 2017 و10.9% في عام 2018.

يُتوقع أن ترتفع الاحتياطيات الدولية بقوة



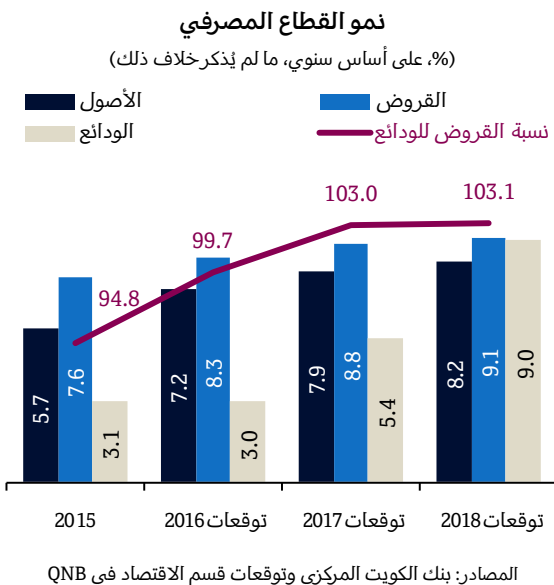
تتوقع أن ترتفع الاحتياطيات من 5.9 أشهر من غطاء الواردات المتوقعة في نهاية 2015 إلى 7.0 أشهر بحلول عام 2018. تاريخياً، استثمرت دولة الكويت فوائض الحساب الجاري في الخارج، مما أدى إلى عجز في الحساب الرأسمالي والمالي. ومع ذلك، يُرجح أن يؤدي انخفاض فائض الحساب الجاري في عام 2016 إلى انخفاض مماثل في التدفقات الاستثمارية إلى الخارج، وتخطط الحكومة لإصدار سندات دولية بقيمة 10 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من التدفقات الرأسمالية الواردة. ونتيجة لذلك فإننا نتوقع أن يبلغ ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صفراً في عام 2016 وستتم إضافة الفائض الصغير في الحساب الجاري إلى الاحتياطيات. وفي الفترة 2017-2018، نتوقع أن تزيد التدفقات الرأسمالية الخارجة ولكن ليس بما يكفي لمقابلة الارتفاع في فائض الحساب الجاري الناتج عن ارتفاع أسعار النفط. كما أن من المتوقع أن تراجع قيمة الدينار الكويتي قليلاً أمام الدولار الأمريكي في الفترة 2016-2018 حيث يُتوقع أن يؤدي رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى في سلة العملات الأجنبية بالكويت.

من المتوقع حدوث عجز في الموازنة في 2016/2017، لكن من شأن ارتفاع أسعار النفط وفرض الضرائب الجديدة أن يؤدي إلى فوائض بعد ذلك



من المتوقع أن يحدث عجز مالي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016/2017 مع تراجع عائدات النفط. كما يُتوقع أن يزيد الإنفاق بالقيمة الاسمية في الفترة من 2016/2017 إلى 2018/2019، على الرغم من خفض الدعم، حيث يُتوقع أن يرتفع كل من الإنفاق الرأسمالي والأجور وتكاليف الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، سيرتفع الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2016/2017 حيث ستؤدي أسعار النفط إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لكن هذا الوضع سينعكس خلال الفترة 2017/2018 و 2018/2019. ففي 2018/2017، يُفترض أن تعود الموازنة إلى حالة فائض مع تعافي أسعار النفط وفرض ضريبة بنسبة 10% على الشركات المحلية (أجبرت من قبل البرلمان في مارس). وفي 2018/2019، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وإدخال ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة الفائض. وتخطط الحكومة لإصدار سندات (10 مليار دولار دولياً و6 مليار دولار محلياً) لتمويل العجز في 2016/2017 وتغطية التحويلات الإلزامية إلى صندوق الأجيال القادمة. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يرتفع الدين العام من 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 22.8% في عام 2018.

قد يتجاوز نمو القروض المصرفية نمو الودائع حتى عام 2018



تتوقع أن يكون نمو الودائع ضعيفاً في عام 2016. وعادة تتأثر الودائع بأسعار النفط لكن بفارق سنة واحدة. ولذلك فإن الانخفاض الأخير في أسعار النفط سيستمر في كبح نمو الودائع، لكن مع ارتفاع أسعار النفط في 2017-2018 سيزيد نمو الودائع باعتدال. وفي الوقت نفسه، سيكون الطلب على القروض قوياً، مدفوعاً ببرنامج الاستثمار واحتياجات تمويل الحكومة واستمرار الطلب على القروض الاستهلاكية. ومن المتوقع أن تنمو القروض بمعدل سنوي قدره 8.8% خلال الفترة 2016-2018. ونتيجة لذلك، سترتفع نسبة القروض إلى الودائع إلى 103 في عام 2017 وستبقى عند هذا المستوى في عام 2018. وسيكون نمو الأصول أقل بقليل من نمو القروض في 2016-2018 حيث سيعمل نقص السيولة النقدية على كبح عمل البنوك. وتوقع أن تزيد ربحية البنوك مع النمو القوي في القروض وانخفاض نسبة القروض المتعثرة مع استمرار البنوك في تنظيف ميزانياتها العمومية. وتلبي البنوك مسبقاً متطلبات رأس المال الخاصة بالبنك المركزي (2.5 نقطة مئوية فوق معايير بازل 3)، والتي يجري تطبيقها بالكامل في العام الحالي، وهو ما يشير إلى أن القطاع المصرفي سيظل محصناً ضد الصدمات.

المؤشرات الرئيسية

توقعات 2018	توقعات 2017	توقعات 2016	2015	2014	2013	2012	2011	
2.7	2.7	3.6	-0.3	0.9	0.6	7.5	10.4	مؤشرات القطاعات الحقيقية
2.9	2.9	4.4	-1.7	-2.1	-1.8	10.3	15.6	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
2.4	2.5	2.5	1.3	4.8	4.2	3.4	3.4	قطاع النفط والغاز
141.6	132.7	117.0	120.7	172.0	175.8	174.1	154.0	القطاع غير النفطي
6.7	13.4	-3.1	-29.8	-2.2	1.0	13.0	33.5	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
43.0	42.8	38.8	43.6	59.7	65.5	68.1	66.1	النمو (%)
72.8	71.4	70.6	70.2	70.8	71.5	71.6	67.1	قطاع النفط والغاز (% من الناتج المحلي الإجمالي)
4.9	4.4	3.5	3.4	2.9	2.7	3.2	4.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
4.5	3.3	-1.0	4.6	15.9	34.0	33.3	33.1	(معادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي)
53.0	52.5	52.0	54.9	59.5	71.8	72.1	72.1	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (%)
48.4	49.2	53.0	50.3	43.5	37.8	38.8	39.1	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)**
22.8	19.9	17.2	10.6	7.1	6.4	6.8	8.5	الإيرادات
10.9	9.1	1.7	7.5	31.3	39.5	45.2	42.7	المصروفات
11.9	10.0	2.5	8.5	35.2	42.9	47.9	46.5	الدين العام
50.7	50.5	47.3	50.8	64.5	69.4	73.8	73.2	القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-38.8	-40.4	-44.8	-42.3	-29.3	-26.5	-25.9	-26.7	ميزان الحساب الجاري
-8.8	-6.9	-0.7	-9.6	-35.5	-38.4	-45.8	-39.7	ميزان السلع والخدمات
7.0	6.5	6.0	5.9	6.9	7.0	6.7	6.1	الصادرات
30.6	30.6	32.3	29.0	19.8	18.8	20.3	24.3	الواردات
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1.4	3.7	9.8	6.5	8.2	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	2.0	2.0	2.0	2.4	2.5	الاحتياطيات الدولية (غطاء الواردات المتوقعة)
0.31	0.30	0.30	0.30	0.28	0.28	0.28	0.28	الدين الخارجي
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	المؤشرات النقدية
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نمو النقد وشبه النقد
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	سعر الفائدة (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (متوسط)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	المؤشرات المصرفية (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	العائد على حقوق المساهمين
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نسبة القروض المتعثرة
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نسبة كفاية رأس المال
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نمو الأصول
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نمو الائتمان
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نمو الودائع
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نسبة القروض إلى الودائع
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	بنود المذكرة
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	السكان (مليون)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	النمو (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	إنتاج الغاز (مليار قدم مكعب في اليوم)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي / برميل)

المصادر: بلومبيرغ وبي بي وبنك الكويت المركزي وهيفر وصندوق النقد الدولي ومبادرة بيانات النفط المشتركة وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

*الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية (للمنتجات)

**جميع بيانات الموازنة تعود لسنة مالية محددة، ولذلك فإن 2015 على سبيل المثال تشير إلى السنة المالية 2015/2016 التي تمتد من أبريل 2015 إلى مارس 2016

مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



تقارير قطر

الراصد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

الظروف مهيأة لقيام بنك الاحتياطي برفع سعر الفائدة للمرة واحدة في 2016
السياسات النقدية الميسرة تتيح للأسواق الناشئة مهلة لالتقاط الأنفاس
تحفيزات بنك إنجلترا لن تحل المشكلات الهيكلية المرتبطة بالخروج من الاتحاد الأوروبي
أسواق النفط تستعيد التوازن في عام 2017
النمو العالمي يستعصي على التوقعات
ورطة البنوك الإيطالية
قطر تتوقع نمواً بنسبة 3.3% في 2016 مع استمرار الإنفاق الاستثماري
تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الأسواق المالية
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: صراع جديد للاقتصاد العالمي
سوق الغاز الطبيعي المسال: فائض في المعروض حتى عام 2020 ثم نقص بعد ذلك
الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي: من المرجح بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد
الحوافز الصينية تعزز النشاط الاقتصادي، ولكنها أيضاً تزيد المخاطر
هل أصبحت الأسواق الناشئة أكثر عرضة للتأثير برفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي؟
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يهز قناعات الأسواق
ما هو سبب الانتعاش الأخير في أسعار النفط؟
نمو مطرد ولكن متواضع في منطقة اليورو
انتعاش متواضع في الولايات المتحدة لكن إمكانية رفع أسعار الفائدة تظل قائمة
الفرص والتحديات في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2016
رد فعل محدود للسوق تجاه نتائج اجتماع الدوحة

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسئولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر. ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر.

تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين

الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري أفينو،
منطقة بودونغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: +8621 6877 8980
الفاكس: +8621 6877 8981
QNBchina@qnb.com

موريتانيا

سيتي ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: +222 45249651
الفاكس: +222 4524 9655
QNBmauritania@qnb.com

المملكة المتحدة

51 شارع غروسفينور
WIK 3HH لندن
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

فرنسا

65 شارع دلينا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

عمان

مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمز البريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

فيتنام

مركز سايجون للتجارة - الطابق 31
شارع 37 تون دالك تانج، المنطقة 1
مدينة هو تشي منه
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 939 100 082
QNBvietnam@qnb.com

إيران

المكتب التمثيلي
بناية نفال - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: +98 21 88 889 814
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBIran@qnb.com

سنغافورة

ثري تيماسيك أفينو
01-27، برج سينتينال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBsingapore@qnb.com

اليمن

مبنى QNB
شارع الزيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNBYemen@qnb.com

الكويت

برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7021
QNBKuwait@qnb.com

جنوب السودان

جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBSouthSudan@qnb.com

لبنان

شارع أحمد شوقي
مبنى كابتال بلازا
ميثاء الحصن سوليدير- بيروت
لبنان
الهاتف: +961 1 762 222
الفاكس: +961 1 377 177
QNBLebanon@qnb.com

السودان

طريق أفريقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 48 6666
QNBsudan@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB سويسرا
كي دو مونت بلان 1
1201 جنيف،
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندرا كيرلا،
شرق باندرا
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

تركيا

فاينانس بنك
منطقة أسن تبه، شارع بويكدر
مبنى كريستال كول، رقم 215
شيشلي، إسطنبول
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +222 4524 9655
dstk@finansbank.com.tr

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندرال سودريمان كاف.
52-53 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038